

هذا هو مجلس الإستئناف النرويجي لقضايا الهجرة (Utlendingsnemnda)

مجلس الإستئناف النرويجي لقضايا الهجرة (UNE) هو جهاز إداري شبيه بالمحكمة وهو ينظر في الشكاوى المرفوعة ضد قرارات الرفض الصادرة عن مديرية شؤون الأجانب (UDI) استناداً إلى قانوني الأجانب والجنسية. إدارياً يخضع مجلس الإستئناف لوزارة العدل والأمن العام (Justis- og beredskapsdepartementet). تقوم الوزارة بممارسة صلاحياتها من خلال القوانين واللوائح التنفيذية للقوانين والميزانية والأولويات العامة، ولكنها لا تستطيع أن تعطي تعليمات لمجلس الإستئناف لقضايا الهجرة بخصوص كيفية تفسير القوانين أو ممارسة الإجتهد أو بخصوص القرارات التي يصدرها المجلس في القضايا التي يُنظر فيها.

أنواع القضايا التي ينظر فيها مجلس الإستئناف تشمل قضايا طلب الحماية (اللجوء)، لم شمل العائلة، تصاريح الإقامة والجنسية النرويجية.

لدى مجلس الإستئناف أكثر من 350 موظفاً، من بينهم 30 رئيس لجنة وهؤلاء هم قضاة مؤهلون. بالإضافة إلى هؤلاء لدى مجلس الإستئناف 300 شخصاً من عامة الناس تطوّعوا كأعضاء في مجلس الإستئناف لقضايا الهجرة.

هناك أكثر من طريقة بإمكان المجلس أن يتخذ قراراته بها. يمكن إتخاذ القرار في جلسة إحدى هيئات التحكيم التابعة لمجلس الإستئناف مع حضور شخصي، في جلسة هيئة التحكيم بدون حضور شخصي، من قبل رئيس الهيئة بعد التحضير في السكرتارية وفي السكرتارية. يقرّر رئيس هيئة التحكيم طريقة إتخاذ القرار المناسبة لكل قضية.

وفقاً لقانون الأجانب يجوز إتخاذ القرار في القضايا التي لا يكتنفها الشكّ بدون عقد جلسة هيئة التحكيم، والقرار يُتخذ إما من قبل رئيس هيئة التحكيم أو السكرتارية. هكذا قد يكون الحال في القضايا التي يسبّرها القانون حيث من السهل التحقق من إيفاء الشروط المحددة في القانون واللوائح التنفيذية للقانون. بوجه عام يتم الدعوة إلى انعقاد جلسة مجلس الإستئناف في القضايا التي يكتنفها شكّ لا يُستهان به.

تُنظّم معظم جلسات هيئات التحكيم التابعة لمجلس الإستئناف على أساس الحضور الشخصي للأطراف. ولكن تُنظّم أيضاً جلسات حيث لا يُستدعى الطرف المُشتكي لحضور الجلسة. على سبيل المثال إذا كان المُشتكي ومديرية شؤون الأجانب متفقان حول وقائع القضية، أي أنّ المرء بنى طرح القضية على أقوال المُشتكي نفسه قبل رفعها إلى مجلس الإستئناف، فإنّه من الممكن في أغلب الأوقات عقد جلسة مجلس الإستئناف من دون أن يحضر المُشتكي. من جهة أخرى يتسم الحضور الشخصي بالأهمية في القضايا حيث بمقدور المشتكي أن يساهم في إلقاء الضوء على وقائع القضية.

في جلسات هيئات التحكيم التابعة لمجلس الإستئناف يشارك رئيس هيئة التحكيم إلى جانب عضوين هما من عامة الشعب. السكرتارية في مجلس الإستئناف النرويجي لقضايا الهجرة مسؤولة عن تحضير القضايا التي سيُنظر فيها من قبل مجلس الإستئناف. يقوم رئيس هيئة التحكيم بإطلاع عضوي المجلس على وثائق القضية قبل انعقاد الجلسة. تتعقد الجلسات خلف أبواب مغلقة.

تبدأ الجلسة بشرح حول طبيعة القضية التي سيُنظر فيها يقدمها رئيس هيئة التحكيم، ويقوم رئيس الهيئة بتقديم الحاضرين ويحثّ المُشتكي على قول الحقيقة. خلال الجلسة يقوم المُشتكي بالردّ على أسئلة الهيئة ومحاميه. ثم يُعطى المحامي الفرصة لكي يلقي بياناً ختامياً. تُقرّر القضايا التي يُنظر فيها من قبل مجلس الإستئناف بأغلبية الأصوات.

لا يحقّ للوزارة أو الحكومة أو رئاسة مجلس الإستئناف النرويجي لقضايا الهجرة الطعن في القرارات التي تصدرها هيئة التحكيم، ولكن يجوز الطعن في القرارات أمام الجهاز القضائي لإعادة النظر فيها بشكل عادي.

تمّ تحديث هذه المعلومات آخر مرّة بتاريخ 13.11.12